الاربعة ثابتة ازلا كان زوجيتها ازلية ايضا مع كونها مستندة الى ذات الاربعة فقد صح استناد ما لا اول له الى الغير قلنا
جواب لقوله فان قلت اى قلنا في جواب كل ما ذكرتموه دليلنا الدال على ان الباقي لا يجوز استناده حال بقائه
الى المؤثر اقوى مما تمسكتم به في جوازه وذلك لان المؤثر في الباقي حال البقاء اما ان لا اثر له فيه اصلا فلا يكون مؤثرا فيه
قطعا والمقدر خلافه او هو اى تاثيره في الباقي تحصيل الحاصل فيكون ايضا باطلا كما مر هكذا اجاب الامام الرازي وقال
واما الاجوبة المفصلة فمذكورة في المطولات قال المص وقد عرفت ما فيه اى ما في هذا الدليل من الخلل وهو
ان التاثير في الباقي وان كان قديما هو ان دوامه لدوام المؤثر فلا يكون تحصيلا للحاصل ولانه امر متجدد لا تعلق له
بالباقي من حيث هو باق فلا يتم هذا الدليل فضلا عن ان يكون اقوى فلذلك اورد الاجوبة المفصلة بقوله بل
الجواب اما عن دعوى الضرورة في قوله فيحتاج بالضرورة في البقاء فالمنع لان دعوى الضرورة في محل الخلاف غير
مسموعة وحكاية العلة مع المعلول المستند اليها في البقاء وحكاية الشرط مع المشروط الذى يستند اليه في بقائه فرع
ثبوتها ونحن لا نقول به اى بثبوتها اذ لا علية ولا شرطية عندنا بين الاشياء بل كلها صادرة عن المختار ابتداء بمجرد
اختياره بلا لزوم وهذا على تقدير كونه مختارا لكن الكلام على تقدير كون المؤثر موجبا فكانه رجع الى مذهبه ولم يلتفت
الى فرض الايجاب والعالمية عندنا نفس العلم لا معللة به مع قدمها كما ادعيتموه نعم يتجه هذا على القائل بالحال واراد بتاثير
مؤثر اى لا مدخل لها في وجود افعالنا فلذلك جاز تعلقها بالوجود الباقي حال بقائه اذ لا تاثير منا هناك ابتداء ولا دواما فلا محذور
بخلاف ما اذا تعلق به التاثير ارادة كان او ايجابا فانه يستلزم ايجاد الموجود واما عن المعارضات الدالة على جواز استناد
القديم الى المؤثر الموجب فعن الاولى ان الشرط في استناد الاثر الى المؤثر كونه مسبوقا بالعدم وهو غير العدم السابق
وهذا الشرط لا ينافي وجود الاثر وفاعلية الفاعل بل يجامعهما وللقائل ان يقول كونه مسبوقا بالعدم متوقف على العدم
فيلزم من شرطية ذلك شرطية هذا ايضا وعن الثانية ان الكلام في الباقي الذى لا اول له وهو القديم وما ذكرتم فيه اى
في الباقي الذى لا اول له مصادرة وفي غيره لا يفيد يعني ان اردتم بقولكم الاثر حال البقاء ممكن ان الاثر القديم كذلك فهو
مصادرة على المط اذ لا معنى لامتناع استناد القديم الى المؤثر الا امتناع كون القديم ممكنا وان اردتم به ان الباقي
الذى له اول فهو في حال بقائه ممكن ومستند الى المؤثر فهو مسلم ولا يجديكم نفعا فان قلت اذا جاز التاثير حال البقاء ههنا
جاز هناك ايضا قلت الملازمة ممنوعة فان الباقي الذى له اول قد تصور فيه التاثير ابتداء فيتصور دوامه بخلاف
الباقي الذى لا اول له اذ لا يتصور فيه تاثير ابتداء فكيف يتصور دوامه وعن الثالثة ان العقل بديهته يحكم بان القديم
الذى هو مستمر الوجود في الازل لا يحتاج الى مؤثر يفيد الوجود لاستحالة ايجاد الموجود وهذا هو مطلوبنا ولا يجب منه
كون الحدوث شرطا للحاجة معتبرا فيها وحده او مع غيره على انا قد نلتزم شرطية الحدوث في قبول التاثير اذ قد اجبنا عن
ابطال اعتبار الحدوث بما سبق وههنا بحث وهو ان القديم اذا لم يقبل التاثير اصلا كان قبوله موقوفا على انتفاء القدم
الذى هو الحدوث في الموجودات فيكون شرطا له بلا شبهة واما الجواب عن ذلك الابطال فقد عرفت ما فيه وعن
الرابعة انا نختار انه اى الواجب تع مستجمع في الازل شرائط الفاعلية لكنه فاعل مختار فله تاخير الفعل الى اى وقت شاء فلا
يلزم قدم اثره انما يلزم ذلك ان لو كان موجبا بالذات وهو ممنوع وعن الخامسة ان استناد العدم الى العدم وان كان جائزا
لما مر من ان عدم المعلول لعدم العلة لكن هذا الاستناد امر وهمي لا حقيقة له في الخارج ولا يلزم من جواز استناد العدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المتن

المستمر الى العدم المستمر استنادا وهميا جواز استناد الوجود المستمر الى الوجود المستمر استنادا حقيقيا وكلامنا في هذا الاستناد
لان القدم من عوارض الوجود دون العدم وعن السادسة بمثله وهو ان يقال الاربعة من الاعداد التى لا وجود لها وكذا
زوجيتها ايضا من الاعتبارات العقلية فاستنادها الى ذات الاربعة استناد وهمي لا حقيقة له في الخارج فلا يلزم من
جواز هذا الاستناد دائما جواز الاستناد الحقيقي دائما وثانيهما اى ثاني الامرين من مباحث القديم انه يوصف به اى
بالقدم ذات الله تعالى اتفاقا من الحكماء واهل الملة ويوصف به ايضا صفاته عند الاشاعرة ومن يحذو حذوهم فانهم اجمعوا
على ان الله سبحانه صفات موجودة قديمة قائمة بذاته واما المعتزلة فانكروه لفظا اى انكروا ان يوصف بالقدم ما
سوى الله سواء كان صفة له او لم يكن انكارا بحسب اللفظ لكن قالوا به معنى فانهم اثبتوا اى لله تع احوالا اربعة لا
اول لها هي الوجود والحيوة والعلم والقدرة اى الموجودية والحيية والعالمية والقادرية فانها احوال ثابتة لله سبحانه
ازلا واثبت ابو هاشم منهم حالة خامسة هي علة للاربعة المذكورة مميزة للذات اى لذاته تع عن سائر الذوات المساوية
له في الذاتية هي الالوهية فقد اثبتوا مع الله تع في الازل امورا كثيرة فلزمهم تعدد القديم مع تحاشيهم عن اطلاق القديم على غير
الله تع كذا قال الامام الرازي وفيه نظر لان القديم موجود لا اول له ومن الامور التى اثبتوها احوال لا توصف عندهم بالوجود
فلا تكون قديمة الا ان يراد بالقديم ثابت لا اول له لكن الكلام في المعنى المشهور وايضا انما يلزم هذا من اثبت منهم الحال
دون من عداهم احتج المعتزلة على نفي الصفات القديمة التى اثبتها الاشاعرة بان القول بقدمها متعددة كفر اجماعا والنصارى
انما كفروا لما اثبتوا مع ذاته تع صفات اى اوصافا ثلثة قديمة سموها اقانيم وهي بمعنى الاصول واحدها اقنوم قال الجوهري
واحسبها رومية هي العلم والوجود والحيوة وعبروا عن الوجود بالاب وعن الحيوة بروح القدس وعن العلم بالكلمة
وقد وقع في بعض النسخ القدرة بدل الوجود وهو سهو فكيف لا يكفر من اثبت مع ذاته سبعة من الاوصاف
القديمة المشهورة او اكثر كما اذا ضم اليها التكوين او غيره من الصفات الوجودية التى اختلف فيها كالبقاء
واليد وغيرهما والجواب انهم اى النصارى انما كفروا لانهم اثبتوها اى الاقانيم المذكورة ذوات لا صفات
وان تحاشوا عن التسمية بالذوات وسموها صفات فانهم قالوا بانتقال اقنوم العلم وهو الكلمة الى المسيح والمستقل
بالانتقال لا يكون الا ذاتا واثبات المتعدد من الذوات القديمة هو الكفر اجماعا دون اثبات الصفات القديمة في ذات
واحد وايضا انما كفرهم الله تع بقوله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة لاثباتهم آلهة ثلثة كما يدل عليه قوله عقيبه
وما من اله الا اله واحد فمن اثبت صفات متعددة لاله واحد لا يكون كافرا وسيأتيك في بحث الصفات القائمة
بذاته تع تتمة لهذا الكلام واما غير ذات الله تع وصفاته فلا يوصف بالقدم باجماع المتكلمين لان ما سوى الله تع
مخلوق وكل مخلوق حادث عندهم وجوزه الحكماء اذ قالوا العالم قديم على التفصيل الذى ستطلع عليه في
البحث عن حدوث العالم واثبت الحرنانيون من المجوس وهم فرقة منهم منسوبة الى رجل يقال له حرنان قدماء
خمسة اثنان منها عالمان حيان والاولى كما في المحصل اثنان حيان فاعلان وهما البارى والنفس اما البارى فهو
قديم حي وفاعل لهذا العالم واما النفس فالمراد بها ما يكون مبدأ للحيوة وهي الارواح البشرية والسماوية فهي
حية لذاتها وقديمة ايضا اذ لو كانت حادثة لكانت مادية وفاعلة في الاجسام التى تعلقت بها تعلق التدبير والتصرف
وثلثة لا عالمة ولا حية ولا فاعلة بل واحد منها منفعل واثنان لا فاعلان ولا منفعلان هي الهيولى والفضا والدهر فالهيولى

[illegible]

وفي عبارة الامام ما يدفع هذا الاعتراض وهو قوله معنى لانه عبر ايضا ان القول بثابت لا اول له قول بوجود لا اول له بالنظر الى ما هو الحق من ان الثبوت والوجود واحد ١٢

وادعوا ان ذات الله تع مع اقنوم الوجود واحد ومع اقنوم العلم واحد ومع اقنوم الحيوة واحد فعلى ان اثباتهم معنى الصفات الثلثة مع ذاته تع ليس كما قالوا لهم ان الله ثالث ثلثة هذا حاصل ما في [illegible]

لكن كون النفس مادية محال لما بين انها مجردة فلا يكون مادية وبتقرير كونها مادية فحادثها لا يكون حادثة والا لكان لها مادة اخرى فلزم التسلسل [illegible]

Copyright © King Saud University